سعد الهلالي والعودة إلى أوراق الكلينكس

عبد الحكيم حيدر

حينما قال أستاذ علم الأديان المقارن في جامعة الأزهر، الدكتور سعد الهلالي، بملء فمه، بعد 30 يونيو/ حزيران 2013، إنّ الرئيس عبد الفتّاح السيسي، ووزير الداخلية محمد إبراهيم، بعثهما الله كرسولين لحماية الدين، لم يكن ساعتها يخطر في باله بالطبع أنّ الرئيس السيسي سيعزل وزير داخليته بعد مدة قليلة، ويلازم الأخير البيت من غير عمل، فهل يوجد في الفقه، أيّ فقه، ما يشير إلى عزل رسول من رسل الله، والعياذ بالله، أو إنهاء خدمته، أو حتى تحويل هذا الرسول إلى مستشار من منزله للملوك والرؤساء؟ وهذا والعياذ بالله كفر بيّن، ما سمعنا عنه في أي ملّة أو دين من قبل، والله أعلم. غير أنّ هذا الكلام - كلام سعد - مع التشديد على أنّ «ما هكذا تورد يا سعد الإبل» غالباً ما يرد في أوقات الفتن، أو في أوقات الحرج السياسي وتأثيم الخصوم وتحويل الأتباع إلى ملائكة. وغالباً ما يجد «عالم السلطة» بغيته لتحسين صورة الحاكم في تفريعات الفقه المنسية في الكتب، فيحييها ويهندم لها اللبس، وتتلقّفه القنوات الفضائية كي يضيّق على الخصوم، حتى يجعلها كخرم إبرة، ويبحبحها على الأتباع، حتى تصير كقناة السويس ساعة أن كانت ستعود على مصر بمائة مليار دولار سنوياً.

يلعب سعد الهلالي دور الفقيه الانتقائي ما بين مذاهب الفقه الأربعة، مقدّماً كل يوم باقةً غنّاء من التيسيرات لإجراءات الحاكم، سواء تعلق الإجراء بالاتفاق على مبادئ سد النهضة، بأنّ النبي حارب وصالح وعقد أيضاً الاتفاقيات، وبأنّ الأحباش أهل مودّة للرسول وبناته، ولا ضير من إرسال الهدايا إلى أحفادهم أيضاً، ذلك كله يمرّره سعد الهلالي بسهولة شديدة من تفريعات الفقه التي تمرّر كلّ شيء، حتى الزلط في البلعوم لو كان من حبيب مثل السيسي، وتوقف عسل النحل في الحلق لو كان من «إخوان الشياطين»، الذين يعكّرون صفو التنمية، إلى الدرجة التي يجعل سعد الهلالي للراقصة أجر شهيد حتى تعود إلى بيتها، طالما تسعى إلى الرزق، حتى وإن رقصت نكاية أيضاً في أهل الدين المتعارك معهم سياسياً في المقام الأول، فما حاجته لجهاد الراقصة بهزّة أو هزتين؟ كلها لزيادة الخلاف مع الخصوم وتوسعة أحباب الحاكم، حتى وإن كانت راقصة. وبالطبع، الجنة لن تُملأ عن بكرة أبيها بالأحناف والشافعية والحنابلة... إلخ، بل سيكون فيها أيضاً رابعة العدوية، وبائعة اللبن، وبائع الفول.

أما غريبة الغرائب وفريدة الفرائد في توسيع الهلالي مسالك السيسي وممالكه، وتضييقه على الشعب، فتظهر جلية بحواره في 21 يناير/ كانون الثاني 2021، لموقع الموقف، والذي قال فيه عن ماء الحنفيّة: «هل تدري أنّ أربعةً من مذاهب الأئمة قالت لا يجوز الوضوء والاغتسال منه، لأنّ به مواد كيميائية وكلور أضيف إليه فغيّر من جنسه، لكنّ هناك مذهباً واحداً، وهو المذهب الحنفي الذي أقر استخدام هذا الماء، معتبراً أنّ ما قاموا بإضافته هو تأكيد لمعالجة الماء، ليزيدها تطهّراً لا يقلّ من طهارتها».

لاحظ أنّ الحوار في 21 يناير من هذا العام، ولاحظ توجّه سعد الهلالي وتوجيهه للناس أنّ ماء الصنبور، وفقاً لثلاثة مذاهب، مشكوكٌ في عدم طهارته، فماذا يبقى أمام الناس إلاّ البئر أو الطلمبة، وهذا هو لبّ المراد، إلا أنّ المصائب لا تأتي فوق رأس سعد فرادى، وتظهر دلائل المجاعة المائية واضحةً، فيضطر سعد الهلالي بعد ما ورد الماء عبطاً، أن يتجه إلى الوضوء، لا عن طريق ماء الحنفيّة الذي هو يشكّ في طهارته عند ثلاثة من الأئمة، ولا حتى بالتوجه إلى البئر الذي كان هو صلب مراده الفقهي سابقاً، ولا حتى إلى الحبيبة «الطلمبة»، بل إلى أوراق الكلينكس، وأخذ القليل من الماء به، ثم الوضوء، وهذا مربط الفرس، يا عم سعد. وبما أنّ أي ماء تشوبه روائح الصنعة كالطلمبة، أو الكلور في الحنفية، أو أسلاك الكهرباء في البئر لرفع الماء، ألا يصحّ للدين أن يكون الماء صافياً زلالاً من غير أيّ صنعةٍ أو تدخل، بل من ماء الحبشة رأساً من غير قطرة كلور، وهذا بالطبع أسلم للدين عند ثلاثةٍ من الأئمة كما قلت؟

جمال حمدان والنيل: رثاء مستعاد

ممدوح الشيخ

«كانت مصر مبدأ النيل، وانتهى هذا إلى الأبد، وأصبحت شريكة محسودة»، بهذه الكلمات صرخ جمال حمدان قبل ثلاثين عامًا، ولا مجيب.

وقد ترك حمدان بصمة ثقافية كبيرة في مصر، وأصبح اسمه «أيقونة» يتبرّك بها كثيرون، ويتمسّح فيها كثيرون، وتبقى إحدى الحقائق الصادمة أن بعض أهم ما كتبه الرجل ظل مجهولًا، أو متجاهلًا بشكل متعمد، وبخاصة مرثيته المؤلمة لنهر النيل.

وبعض أهم ما كتبه حمدان ليس عمله الموسوعي الشهير «شخصية مصر .. دراسة في عبقرية المكان»، بل ما ورد في كتاب صغير «جمال حمدان: صفحات من أوراقه الخاصة (مذكرات في الجغرافيا السياسية)»، ونشر بعد وفاته الغامضة، يضم جزءًا من أوراق خاصة تركها، وقد جمعها ونشرها شقيقه عبد الحميد صالح حمدان. وقد حُجبت أجزاء كبيرة، لأن «الوقت لم يحن بعد لنشرها، نظرًا لما جاء بها من آراء وأفكار سبق بها جمال حمدان عصره، واتسمت بشجاعة وصراحة معهودتين تحلى بهما طوال حياته»، بنص كلمات الشقيق.

في الفصل الأول من الكتاب فقرات منفصلة، وفيها: «مصر اليوم: إما القوة أو الانقراض، فإن لم تحقق مصر محاولة قوة عظمى تسود المنطقة بأسرها، فسوف يتداعى عليها الجميع يومًا ما. والمشرق العربي خاصرة العالم الإسلامي المحصورة بين البحار الخمسة: المتوسط، الأحمر، العربي، الأسود، الخليج». وفي فقرة تالية: «الطبقة الوسطى (اجتماعيًا) هي المضطهدة من أعلى ومن أسفل على السواء. والغرب يحارب ويطارد العرب وأبناء الشرق الأوسط». وبلغة تتصاعد منها ألسنة لهب القلق يقول: «هناك متغيراتٌ خطرةٌ تضرب في صميم الوجود المصري، من حيث المكانة والمكان معًا: أصبحت أرض مصر معرّضة للتآكل الجغرافي لأول مرة في التاريخ، وإلى الأبد، إذ تحولت من عالم متناهٍ إلى عالم متآكل بفعل الإنسان، ... ... وستصبح بلورة مكثفة حتى الموت البيولوجي. ولأول مرة ظهر لمصر منافسون ومطالبون ومدعون هيدرولوجيا. كانت مصر مبدأ النيل، وانتهى هذا إلى الأبد، وأصبحت شريكة محسودة، ... ... مع كل هذه الانكماشات والانزلاقات الداخلية والذاتية، أتت الكوارث الخارجية بالجملة. فالمتغيرات الداخلية تخرب المكان والمتغيرات الخارجية تخرب المكانة». وتبقى العبارة الأقسى في مرثيته للنيل: «ذهبت أيام الغرق وجاءت أيام الشَرَق»، وهو جفاف الأرض.

وبينما الدراسات المستقبلية تخطو بقوة في مختلف عواصم العالم، وتسهم في تحديد وجهة القرار السياسي، نتعثر نحن في رؤى قاصرة وقصيرة النظر، فالمكتوب قليل، والقليل المكتوب لا يكاد يجد قارئًا، والمستقبل محجوبٌ وراء سحب داكنة، لعل أخطرها: التفكير بالتمنّي، والانشغال بالخصوم الوهميين في الداخل والخارج، والهرب إلى تمجيد الذات.

والنقطة التي وصل إليها مسار التحول الدرامي في تاريخ النهر الذي كتب الفصل الأهم في تاريخ مصر، وجودًا ومكانًا ومكانةً، حصيلة خيارات العجز الكاره للحقيقة، والهرب النرجسي من الواقع المتصدّع إلى خيالات الماضي المجيد. ولقد قضي الأمر وأصبح النيل هدف معركةٍ لم يربحها المصريون، لأنهم لم يعترفوا عقودا بوجودها أصلًا. وقد كتب جمال حمدان، وآخرون، ولم نقرأ. وبعد ثلاثين عامًا من إطلاق الأكاديمي الكبير صيحته «ناعيًا» النهر العظيم، بقي اسمه يردّده بعضهم رمزا للوعي التاريخي العميق، لكنه، للأسف الشديد، «وعي محنط». ينتشي بعضهم باستعادة بلاغته وهو يتغنّى بمصر، وفي الوقت نفسه، يتجاهل هؤلاء مرثيته القاتمة للنهر.

والمنطق الانتقائي في استعادة ما كتب جمال حمدان هو نفسه المنطق الانتقائي السائد في التعامل مع حقائق الواقع الراهن، حيث الماضي العريق كافٍ لمواجهة معضلات الواقع المتخم بالألغام. والمستقبل سيظل، كالتاريخ، يتدفق كالنهر الذي لا يريد أحد أن «يصدّق» أنه يمكن أن يتوقف عن التدفق. ومن يعجزون عن تصديق ذلك يفضلون أن يستعيدوا ما كتبه جمال حمدان عن العبقرية والعظمة، وأن يتجاهلوا، عمدًا، ما في أوراقه بعد وفاته بثلاثين عامًا.

(كاتب مصري)

في سهولة استهداف المفاعل الإيراني

مالك ونوس

تعرَّض مفاعل نطنز النووي الإيراني لحادثٍ جديدٍ، في 11 إبريل/ نيسان الجاري، إذ انفجرت داخله عبوة ناسفة زرعها أحد عملاء الموساد الإسرائيلي، تبعاً لتصريحات إسرائيلية واتهامات إيرانية. وأدّى الانفجار إلى حدوث خللٍ أصاب شبكة الطاقة التي تغذّي أجهزةَ الطرد المركزي بالغة الحساسية في المنشأة. ولكون هذا الحادث ليس جديداً، إذ سبقته حوادث طاولت منشآت نووية وصاروخية وغيرها، وعمليات اغتيال علماء ذرة هامين، يُطرح التساؤل عن سهولة هذا الاستهداف، ومدى نجاعة عوامل الأمان التي تتبعها إيران في تلك المنشآت، علاوة على تهاونها في حماية كوادرها. ومن هنا، يحق للإيرانيين التساؤل عن جدوى هذه النشاطات، ومدى مساهمتها في تنمية البلاد، وخصوصاً مع ما صاحبها من عقوباتٍ وخسائر مباشرة وغير مباشرة، كلفت الخزينة الإيرانية مليارات الدولارات الضرورية لتحسين معيشة مواطنيها.

وبعد الوقوف على حيثيات التفجير، يمكن المرء تخيّل الطريقة التي تدار فيها منشآت إيران النووية، أو حتى الصاروخية، ومدى الاستهتار الذي يجعل مُستَخدماً يُدخِل جسماً متفجّراً إليها بتلك السهولة التي لا تتوافر في بعض الشركات التجارية على سبيل المثال. إذ تتبادر إلى الذهن الآليات التي تتبعها بعض تلك الشركات لضبط عملياتها التجارية، خصوصاً مستودعات قطع الغيار والقطع الحساسة الدقيقة، التي منها تنظيم صلاحيات الدخول إليها، وأحياناً، تفتيش العاملين لدى انصرافهم منها، تعطي فكرة واضحة عن غياب آلية كهذه في المنشآت النووية الإيرانية، فهل تعتمد إيران آلية تنظيمية محدّدة، أم تكتفي بالاعتماد على ولاء الأشخاص الظاهري في عملية تقييم سلوكياتهم الوظيفية أو الأمنية، وخصوصاً أنّ الكلام يدور حول منشأة تتطلب توافر نسبة غير عادية من عوامل الأمان، أمان الأشخاص وأمان المعدّات؟ تشير عمليات الاختراق والتفجير إلى خللٍ ما، وخللٍ له تكاليف، يبدو أن إيران لا تحسبها.

ومع تكرّر الحوادث، السيبرانية، وتلك التي فيها تدخّل بشري مباشر، وحوادث اغتيال العلماء، يطرأ السؤال عن سبب لا مبالاة طهران تجاه خساراتها البشرية والمادية، وهي اللامبالاة التي ظهرت بعد تكرّر استهداف المفاعل، وبالسهولة التي بدت عليها، وكذلك عبر استهداف أهم علمائها. ولماذا فرَّطت إيران بأهم عالم ذرة لديها، محسن فخري زاده، على الرغم من أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، طلب من الإسرائيليين، عام 2018، تذكُّر هذا الاسم، في تلميح إلى أنّ الرجل قد وقع ضمن دائرة الاستهداف الإسرائيلية، ولم تتخذ إجراءات حماية استثنائية لمنع اغتياله؟ وينطبق هذا الأمر أيضاً على منشآتها الحساسة جميعاً، إذ يبدو من سهولة الاستهداف وتحقيق الإصابات أنّ إجراءات حماية استثنائية لم تتخذ، كذلك لم تُستخلص الدروس من الحوادث السابقة، ربما لأنّ آلية التفكير التي تحيط بهذا الملف هي بدورها لم تتغير.

على إيران تحمّل مسؤولية أمان منشآتها النووية، ليس لحمايتها من التخريب اتقاءً لخسارتها، وللتكاليف التي يتطلبها إصلاحها، بل من أجل منع تسرُّب الإشعاعات النووية التي لن تصيب بضررها الإيرانيين فحسب، إذ يمكن أن تصيب المنطقة برمتها، وقد يحمل الهواء الغيمة المشعّة آلاف الأميال، وتصيب بلداناً تظن نفسها بمأمن من خطر ذلك التخريب، ما يؤدّي، في النهاية، إلى محاسبة إيران.

الغريب الآن تعمُّد الإسرائيليين تبني هذا الانفجار، عبر تصريح مصادر استخباراتية لإذاعة إسرائيلية، فهم لطالما رفضوا تبنّي هجمات كهذه، حتى إنّ وزير الخارجية الإسرائيلي قال مرّةً، رداً على سؤال عن وقوف دولة الاحتلال خلف تفجير نطنز الذي حدث في يونيو/ حزيران الماضي، إنّ الأفضل عدم التصريح عن نشاطاتهم في إيران، وهو كلامٌ يحمل النفي والإيجاب في وقتٍ واحدٍ. أما لماذا تبنّى الإسرائيليون هجوم إبريل/ نيسان الجاري، فليس من المعروف إن كانوا يريدون استفزاز إيران بذلك لجرّها إلى الردّ. وبالتالي، تكون فرصة للإسرائيليين لتوجيه ضربة انتقامية كبيرة تستهدف البرنامجين، النووي والصاروخي الإيرانيين، تنفيذاً لتهديداتٍ درجوا على إطلاقها بدءاً من لحظة تولي الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش، ولايته الثانية في البيت الأبيض، سنة 2005.

> يطرأ سؤال عن سبب لا مبالاة طهران تجاه خساراتها البشرية والمادية، وهي لامبالاة ظهرت بعد تكرّر استهداف مفاعل نطنز

بعد الهجوم السابق على نطنز، والهجوم على منشأة بارشين لتطوير الصواريخ، وغيرها مما بات يُعرف بـ «الهجمات الغامضة»، تعهد الإيرانيون بالردّ إذا ثبت لهم أنّ بلادهم كانت ضحية هجوم إلكتروني. أما اليوم، وبعد تبنّي الإسرائيليين المسؤولية، فقد عاد الإيرانيون إلى التهديد بردٍّ قاس، لكن من دون الانجرار إلى حربٍ يقرّرها الإسرائيليون. ومع غياب أيّ ردٍ، يقول مشكّكون إنّ الهدف من البرنامج النووي هو الدعاية للنظام الإيراني وقوته، خصوصاً في ظلّ إصراره على الاستمرار به، على الرغم من وصول مواطني البلاد إلى حافة الجوع في بعض المناطق، وتطبيق مئات العقوبات الدولية عليها، وعزل إيران عن محيطها وعن العالم وحرمانها تصدير نفطها وغازها وكلّ ما تنتجه، بسببه وبسبب البرنامج الصاروخي، علاوة على سلوكياتها العدوانية في عدد من الدول العربية. وهنا يُطرح سؤال وجودي عن ماهيّة البرنامج النووي الإيراني ودوره، هل يخدم عملية تنمية البلاد وإدخالها في عالم التكنولوجيا والصناعات المتقدّمة، أم هدفه تأمين الفرصة لها لتنصيبها في مرتبة الدول المتقدمة (أو العظمى) في المجال العسكري، مع ما يمكن أن يحمله هذا الأمر من قلة استقرار، في منطقةٍ تنظر دولها بعين الريبة إلى كلّ ما تنتهجه إيران في المجال النووي أو الصاروخي أو حتى العسكري التقليدي.

إن كان المراد من البرنامج النووي هو المساهمة في تطوير إيران وتنمية اقتصادها، فقد كان له الدور السلبي في هذا المجال، مع تكاليفه المباشرة ومع الخسائر التي سببتها الهجمات المتكرّرة عليه، ومع ما جلب لها من غضب دول كثيرة، وزاد في عزلتها وتخلفها. كذلك فإنّ العقوبات التي صُبَّت على رؤوس الإيرانيين بسبب هذا البرنامج، أوصلت البلاد إلى حافة الانهيار، مع الأمراض والمصاعب التي بات الاقتصاد الإيراني يعانيها. هذا من دون حساب تكلفته غير المباشرة، المتمثلة بفرض العزلة على إيران وفاتورة هذه العزلة المقدّرة بعشرات، وربما مئات، مليارات الدولارات.

(كاتب سوري)

كاريكاتير

عماد حجاج

قيس سعيّد وشهوة العسكر والسلاح

محمد أحمد القابسي

يتواصل في تونس سيل التهم الموجهة إلى رئيس الجمهورية قيس سعيّد، وتجمع على أنّه يخطط لانقلاب ناعم لإطاحة منظومة الحكم الحالية، وتعويضها بأخرى، يكون فيها هو الحاكم بأمره، الوحيد والفعلي للبلاد، وذلك اعتماداً على ما اعتبرت تأويلات انفرادية و«شاذّة» وخارجة عن سياق الدستور. وقد ألقى كلمةً بمناسبة عيد قوات الأمن الداخلي، أعلن فيها أنّه القائد الأعلى للقوات العسكرية والأمنية، في خرق لدستور 2014 الذي حسم تنازع الصلاحيات بين رئيسي الجمهورية والحكومة، في ما يتعلق بالقوات الحاملة للسلاح من مؤسسة عسكرية جمهورية ومحايدة لا تتدخل في الشأن السياسي، ومؤسسة أمنية محايدة وجمهورية، ولا تتدخل هي الأخرى في المجال السياسي.

كشف خطاب سعيّد هذا عن رغبة جامحة في احتكار «سلطة السلاح» تمهيداً «لاحتكار السلطة المطلقة» والمرور بالسرعة القصوى باتجاه تغيير نظام الحكم من برلماني قائم يتقاسم فيه الرؤساء الثلاثة (الجمهورية والبرلمان والحكومة) الصلاحيات إلى نظام رئاسي يحتكر فيه رئيس الجمهورية كامل منظومة السلطة ومختلف دوائر الحكم. أراد سعيّد، بصفة مباغتة وقاطعة وحاسمة، ولعلّها نهائية، أن يحسم ما سبق أن أومأ إليه؛ أنّه، وبموجب الدستور ومعناه، القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والأمنية مجتمعة، مستثمراً تأويله بعض فصول دستور 2014 ودستور الجمهورية الأولى لسنة 1959. وقد جاءت تأويلات سعيّد هنا مخالفةً لفصول صريحة في الدستور، في بابه الأول، تحت مسمّى المبادئ العامة، خصوصاً الفصل 17، والذي ينص على «احتكار الدولة لإنشاء القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي ويمكن ذلك بمقتضى القانون ولخدمة الصالح العام». وبذلك فصل الدستور بين القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي، بما يفيد أنّ القوات المسلحة بالنسبة للمؤسستين تعني بصفة حصرية القوات العسكرية. والملاحظ أنّ سعيّد قفز عن الفصل 18، الذي يصف الجيش صراحةً بأنّه «قوة عسكرية» وعن الفصل 19 الذي قال عن الأمن الوطني فقط إنّه «أمن جمهوري قواته مكلفة بحفظ الأمن والنظام العام وحماية الأفراد». ويذهب سعيّد إلى أبعد من ذلك، معتبراً أنّ القانون المنظم للتعيينات في المناصب العليا غير دستوري، وهو قانونٌ يوكل التعيينات الأمنية إلى رئيس الحكومة، والذي هو في الحالة التونسية وزير الداخلية بالنيابة.

تعتبر انزلاقات قيس سعيّد هذه خطيرة، ومتناقضة مع القسم الذي أصبح به هو نفسه رئيساً فعلياً للدولة، ومعناه أنّ رئيس الجمهورية مجبر على احترام الدستور والتشريع، كما ينصّ على ذلك بوضوح الفصل 76: «وأن أحترم دستورها وتشريعها». وواضح أنّه استغل غياب المحكمة الدستورية المعطلة منذ خمس سنوات، والتي أعاد مشروع قانونها، قبل أيام، إلى البرلمان، بتعلّة تجاوز الزمن القانوني الذي كان من المفروض أن تنجز فيه، وذلك لتمطيط صلاحياته، لتشمل وزارات الداخلية والدفاع والخارجية.

وقد رفضت قراءات عدة تأويلات سعيّد هذه، والتي فجرت جدالاً سياسياً حاداً، وسيلاً من ردود الفعل والتعليقات، ومنها قول رئيس الحكومة هشام المشيشي إنّ تصريحات الرئيس «خارجة عن السياق، وليس هناك داعٍ للقراءات الفردية والشاذة» في تلميح منه إلى ما تورّط فيه سعيّد في متاهات التأويل والتعسف على نص دستوري واضح. كما انتقد توجيه سعيّد خطاباً استفزازياً ومحرجاً، بدا فيه هذا الأخير قاضياً للدستور، أو أستاذاً أمام طلبته، علاوة على أنّ المقام غير المقام، إذ توجه سعيّد بخطابه إلى عسكريين وأمنيين في مناسبة وطنية معلومة، يحكمها أمر جمهوري يومي، وبحضور رئيسي الحكومة والبرلمان، مرة بالهمز وأخرى باللمز، مؤسّساً لسردية اتصالية مرة أخرى، تعمل على استنزاف صورتيهما أمام الجميع، كاشفاً عن رغبته الدفينة والملحّة في ترذيلهما، ومؤكّداً أنّ سلطته هي المطلقة. وبذلك جاءت ردود الفعل العريضة رافضةً شراهة الرئيس ونهمه للحكم المطلق، وصولاً إلى اعتبار الرئيس مستهتراً بالدستور والتشريع، ومتهيباً للانقضاض على دولة القانون. وقد يقتضي الحال، كما دعا بعضهم، إلى وقفة صارمة من كلّ القوى السياسية والمدنية والمؤمنة بالديمقراطية والرافضة وقع أقدام العسكر ورائحة السلاح، حماية للانتقال الديمقراطي، وردعاً للعبث قبل انفلات الوضع. وقد ربطت هذه التخوفات والهواجس التي أعلنتها نخب متعدّدة بين ما أعلنه سعيّد، في خطابه أخيراً، وزيارته قبل أيام القاهرة، التي عاد منها معلناً في الليلة نفسها، من جامع الزيتونة وبمناسبة حلول شهر رمضان، أنّ الله مع المسلمين وليس مع الإسلاميين. وبذلك يكشف سعيّد صراحةً عن حربه مع حركة النهضة وحلفائها، خصوصاً رئيسها ورئيس مجلس النواب، راشد الغنوشي. وقد أصبحت واضحةً القطيعة الآن بين سعيّد ورئيسي البرلمان والحكومة، وها هو الرجل يحتكر تأويل الدستور في العلن، وفق شهوته وسعيه إلى احتكار سلطة السلاح. والخوف أن تتطور هذه الشهوة لتزجّ الجميع في السير بأرض السكاكين الطويلة.

> زجّ قيس سعيّد تونس في منعرج خطير، فأصبحت الدولة ومؤسساتها في خطر

(كاتب تونسي)

أهل بلاد الشام يوحّدهم طردهم من بلادهم

دلال البزري

بلاد الشام مقسّمة، مفتّتة، موزّعة بين محاور، متحاربة، مضرّجة بدمائها ولاجئيها. ولكن ولا مرة بدَت موحَّدة كما هي الآن. لا سياسياً، أقصد، ولا «فكرياً» أيضاً، إنما بذاك المصير الغريب، الطارد أبناء البلد من بلادهم.

من الأول: الإسرائيليون، بإعلانهم عن تأسيس دولتهم، عام 1948، أخرجوا مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم، وحوّلوهم إلى لاجئين في دول الجوار. ولاحقاً، لأصحاب الحظوظ من بينهم، هجرة ثانية، مضطربة، مؤقتة، أو مطمئنة في بلاد الله الواسعة. وخلال تلك الهجرات، المطمئنة منها والقلِقة، احتاج كل فرد فلسطيني نال جائزة العيش أن يفعل ما يفعله كل من خرب بيته: أعادوا بناء حياتهم، كأنهم يستأنفونها. أما الذين «بقوا»، أو «عادوا» إلى الضفة الغربية والقطاع، فلم تخلُ حيواتهم من الاهتزاز، من العذاب، أو من الحلم بالمغادرة يوماً ما. فيما أقرانهم من الذين لم يخرجوا سنة النكبة، فهم منتقصو الحقوق، لا تقلّ حيواتهم اضطراباً وقلقاً من خطط الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على النّيل من أدنى حقوقهم. والمجموعتان تتأرجح مصائر أصحابهما بين أيادي غيرهم، لا بين أياديهم.

من الآخر: السوريون عرفوا، طوال هذه الأثناء، نوعين من السُبُل: الانقلابات العسكرية المتتالية، التي خلطت أوراق بعض مواطنيها، فرحلوا، أو هاجروا، أفراداً معدودين، ليس أكثر. وبعد هذه المرحلة، أتى الاستقرار المديد لحكم حافظ الأسد. رغم حربَي 1967 و1973، لم تتبدّل حيوات السوريين كثيراً، إلا عام 1982، عندما شنّ الأسد حملة دموية، شبه سرّية، على «الإخوان المسلمين»، وعلى مدينة حماه، فتبعثرت حيوات آلافٍ من السوريين، فيما السجون كانت تطبق على كل من تسوّل له نفسه نقد الأسد، أو الانتماء لحزب غير أحزاب «الزينة التقدّمية - الوطنية»، التي كان يتباهى بها حزب البعث الحاكم. والفلسطينيون الذين استقبلتهم سورية سنة النكبة كانوا أوفر الفلسطينيين حظاً بالحقوق، مثل التي «يتمتع» بها السوريون. الاستقرار الذي أرساه الأسد كان من النوع الأمني البوليسي إذن. تستمر الحياة على منوالها السابق، على رتابة سجونها، على هنائها أيضاً، تسيطر عليها قبضة من حديد.

بقيت هذه القبضة ناجحةً، عامرة، حتى اندلاع الثورة السورية ضد بشار الأسد ونظامه. ومن يومها، دُمِّرت حيوات ثلاثة عشر مليون سوري، ومعهم عشرات الآلاف من الفلسطينيين - السوريين: نصفهم خارج سورية، والآخر في داخلها. يعني تقريباً، بدفعة واحدة، ومن دون تمهيد كما حصل مع الفلسطينيين الذين كانوا يواجهون الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل تأسيس إسرائيل بسنوات .. خرج ثلاثة عشر مليون سوري من بيوتهم، والأرجح أن أياً منهم لن يعود، ليؤسّس خارج البيت أو خارج الوطن حياة جديدة، ولو تحت خيمة بلاستيك، حتى لو كان قد تجاوز الخمسين أو الستين من العمر. وهنا لا تُنسى تفاصيل حياة الذين «بقوا» من السوريين تحت قبضة بشار الأسد أو المجموعات الإسلامية المسلحة في الشمال، أو الكردية في شمال الشرق. و«العادي» أن حياة هذه الملايين يشوبها ألف توتر وإذلال وحرمان، كي لا نقول تدمير لحياة أو لبيت...

بين الأول والأخير، بين سورية وفلسطين لبنان. قدرته على تدمير الحيوات تعود إلى استقلاله على الأقل: من وقتها، أي منذ ثمانين سنة، لم ينعم لبنان بأي عشر سنوات متتالية من «الاستقرار». تكاد سنوات حروبه المتسلْسلة، المتنوّعة الأشكال، أن تشكّل محطّة شبه منتظمة لإشعال النار في البيوت والأفراد، وكسر خط حياتهم، يميناً وشمالاً.

ولا تتوقف عملية الترحيل من لبنان على تلك المحطات الدموية. إنما علينا أن نحسب، من بين حيوات الأفراد، القرارات التي اتخذها عدد كبير منهم بالهجرة في أوقاتٍ اعتُبرت «قابلة للاستقرار...»، فيما الهجرة المؤقتة كانت غالباً تُتبع بهجرة أخرى، نهائية... إلى ما هنالك من قصص مدوّخة. تقاليد الهجرة اللبنانية الأكثر من مئوية، هي وحدها التي سهّلت على اللبنانيين عملية طردهم من أرضهم، طوال تلك العقود، وجعلتهم «مهاجرين»، لا «لاجئين»، أي أقلّ بؤساً وشظفاً من نظرائهم السوريين والفلسطينيين.

> تكاد سنوات حروب لبنان المتسلْسلة، المتنوّعة الأشكال، أن تشكّل محطّة شبه منتظمة لإشعال النار في البيوت والأفراد

للمقارنة فقط: مقابل قوة الدفع هذه التي أخرجت الشعوب الثلاثة من ديارها، وقلَبت حياتها وحياة أفرادها رأسا على عقب، مقابل هذه «الأوطان» التي لم تحتضن أبناءها، أكان المسؤول عنها إسرائيليا، عربيا، أو أميركيا ... إليكَ مصر مثلاً: الطافشون منها قبل استلام أنور السادات الحكم، كانوا قلائل، وعليهم قيود، والكتلة الأكبر منهم عرفت بـ«مصريي الشام»، وهم أثرياء تضايقوا من سياسة عبد الناصر الاقتصادية. بعد ذلك، مع عهد سمّاه انفتاحاً، أصدر السادات دستور 1971، تسمح فيه الدولة لمواطنيها بالهجرة، الدائمة والمؤقتة، فكانت الغالبية العظمى منهم تختار الثانية، المؤقتة، في دول الخليج أساساً، (باتفاقات مع الحكومة المصرية) وقليل من الأفراد إلى دول أوروبية وأميركية. وأخيرا فقط، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أطلق العنان لخروج الإخوان المسلمين من مصر، أو التواري، أو السجن المؤبد. ولكن بالإجمال، ويمكنكَ المقارنة بين حياة الفرد المصري، المستقر، على الرغم من كل حروبه وهزّاته، وحياة الفلسطيني، اللبناني، والسوري اليوم...

الآن، عودة إلى تلك الشعوب الثلاثة: أقدارها لا تشبه إلا نفسها. ولكل واحدٍ من هذه الشعوب والأفراد قصة تُروى عن المسار الذي اتخذته حياته. وبصرف النظر عن اختلاف الأشكال والتواريخ، فإن نقطة واحدة تجمعهم. على الرغم من أن السوري دُمرت حياته جهاراً ومتأخراً، بعدما كانت هياكل هذه الحياة مبْنيةً على طين الخوف، بعد سنوات وعقود من التدمير الآخر، اللبناني والفلسطيني، فإن النقطة البديهية التي تجمع الثلاثة هي أنهم لم ينعموا بالاستقرار في أيٍّ من تلك الفترات القريبة والبعيدة.

والاستقرار يعني أشياء كثيرة: إنه يؤمّن الديمومة والتوازن والتراكم والاستدامة (كلام التنمويين) والثقة والتماسك والقاعدة المتينة لأي فكرة، لأي مشروع. وكل هذه المقوِّمات هي من الشروط الدنيا لحياة الأفراد السليمة التي بواسطتها تستطيع الشعوب، عبر أفرادها، أن تبني العائلة والمهنة والموهبة والطاقة والموارد والغراميات والصداقات والعلاقات الاجتماعية، الأحيائية، والمناطقية، والاقتصاد المنتج طويل المدى. باختصار، أن تكون لهم يد في تقرير مصيرهم الشخصي والعام، فمن دون أن تكون لهم هذه الحياة، لا يمكنهم أن يسعدوا، أو يبنوا، أو يثابروا، أو ينطلقوا، أو يحافظوا على اندفاعتهم، أو شغفهم.. كما يودّون.

إنه الجذع المشترك بين هذه الشعوب الثلاثة: تاريخهم القريب لم يبنِ استقراراً، إلا الاستقرار القسري. ولا بالتالي استطاعوا أن يربحوا من أجدادهم إرثاً، أو درساً، أو يخوضوا في المشاريع، أو يكوّنوا بدائل، أو يسعدوا بالحياة ببساطة، كما يسعد البشر في أنحاء المعمورة. لا توحّدهم لغة أو مؤامرة أو ثقافة أو أطماع، قدر ما يوحّدهم طردهم من ديارهم، بوتائر مختلفة، وممتدة على عقود.

(كاتبة لبنانية)

لاجئون سوريون في لبنان (جوزف عيد/فرانس برس)

مصر وتركيا... موعد على ضفاف المتوسط

ياسر أبو هلالة

في الوقت الذي كان مدير المخابرات التركية، هاكان فيدان، يضع اللمسات الأخيرة مع المسؤولين المصريين، لإعادة العلاقات التركية المصرية، وتجاوز الأزمات التي مرت بها، كانت الإمارات تؤسس حلف شر مع دولة الاحتلال واليونان وقبرص لمواجهة تركيا ومصر. ويعكس هذا المشهد تحولات كبيرة في منطقتنا، لعل أبرزها انتقال ساحة الصراع من البحر إلى البحر، فالصراع على البحر الأبيض المتوسط ليس جديدا، بقدر تصاعده في ظل اكتشافات الغاز، سواء القائمة أو الموعودة. تراجعت احتياطيات الغاز المصري، واضطرّت مصر والأردن إلى الاعتماد على غاز العدو بشكل كبير الذي حصد الحصة الكبرى من الاكتشافات.

من المبكر القول إن مصر غادرت تماما تحالفها السابق مع إسرائيل والإمارات، وانتقلت إلى تحالفٍ مع تركيا، فمصالح مصر عبد الفتاح السيسي لا تزال قائمة مع الاثنتين، وخصوصا أنها في وضع من التراجع مع الإدارة الأميركية الديمقراطية، على خلاف أيام إدارة ترامب. ولا يقلل الحذر في التوقعات من قيمة التحولات الاستراتيجية، فعلى الرغم من التقارب الشديد بين مصر والإمارات والسعودية، ومن خلفهم إسرائيل في ظل حكم السيسي، إلا أن القاهرة حافظت على علاقات مع إيران، ما تجلي في رفضها المشاركة في حرب اليمن، على الرغم من إلحاح الرياض وأبوظبي على المشاركة، ولو بكتيبة رمزيا. وكان هذا من الممكن أن يتكرّر مع تركيا، لولا الموقف المبدئي الحادّ الذي اتخذه الرئيس رجب طيب أوردوغان عقب مجزرة ميدان رابعة العدوية صيف العام 2013، ودعمه الكامل الإخوان المسلمين واحتضانهم. وليس متوقعا من كل بلد أن يغير جلده السياسي لبناء تحالفات. ولعل الأتراك والروس والإيرانيين يقدّمون درسا في العلاقات الدولية عالميا. يتقاتلون في منطقة ويتحالفون في أخرى. سياسيا، أعاد وزير الخارجية التركي، مولود جاوويش أوغلو، التأكيد على موقف بلاده من جماعة الإخوان المسلمين، بوصفها حركة سياسية لا إرهابية. وفي الأثناء، خففت لهجة قنوات المعارضة المصرية الإخوانية التي تبث من تركيا تجاه السيسي، وهذه مقاربة معقولة ترضي المعارضة والنظام، وربما تفتح في المستقبل أفقًا للوساطة.

ترجع التحولات الكبيرة في تركيا إلى نظرية «وطن أزرق» التي طرحها قوميون أتراك، وخصوصا قائد سلاح البحرية التركي السابق، سامغور دنتش، الذي حول البحرية التركية إلى الأقوى في المنطقة، وصاغ استراتيجية «وطن أزرق» التي تبنّاها أردوغان. أعاد الأميرال المتقاعد سرد عقيدة «الوطن الأزرق» خلال مؤتمر في عام 2006 تحت قيادة المركز البحري التركي. خدم في البحرية التركية حتى 2012، ولديه سنوات عديدة من الخبرة العملية والقيادة. وبحسب رؤيته، يحق لتركيا امتلاك منطقة بحرية كبيرة تمتد على البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود، والتي تبلغ مساحتها، وفقًا للأدميرال التركي، سام غوردونيبس، 462 ألف كيلومتر مربع، بما في ذلك المياه الاقتصادية التابعة لقبرص والجزر اليونانية، مثل رودس وكاستيلوريزو (أو جزيرة كريت).

ووفقًا لغوردونيبس، يجب تغيير الوضع الراهن، وهو ما يعتبره إذلالًا لاتفاقيات العام 1920، واتفاقيات استسلام الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. لا تستطيع تركيا الانفراد بالبحر الأبيض المتوسط، لكنها تستطيع أن تبنى شراكاتٍ مع العالم العربي، وخصوصا مصر في مواجهة دولة الاحتلال التي تسرق الأرض والبحر وما تحته من غاز، والشراكة مع ليبيا قد تكون البداية فقط. ويؤمل أن تنجح الشراكة العربية الإسلامية في البحر المتوسط، وأن يكون التحوّل استراتيجيا لا تكتيكيا. ويبقى السؤال: هل توجد شواطئ للإمارات على المتوسط؟ ولماذا التحالف مع اسرائيل حتى في مواجهة مصر؟

المغرب: أين النقابات؟

محمد أحمد بنّيس

مع تزايد مظاهر الاحتقان الاجتماعي في المغرب، تتجدّد الأسئلة بشأن النقابات ودورها المفترض في الحد من هذا الاحتقان، وإيجاد حلول للملفات الاجتماعية العالقة، ولا سيما في ظل التداعيات التي يُرتقب أن تخلّفها الجائحة بعد انحسارها.

والواقع أن أحد عناوين التحوّل الذي شهده المغرب خلال العقدين المنصرمين تراجعُ دور النقابات، وعجزها عن مجاراة المتغيرات العميقة التي يرتبط جزء منها بالعولمة، وصعود الليبرالية المتوحشة، وتحكّم المؤسسات المالية الدولية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، بينما يرتبط الجزء الآخر باختلال ميزان القوى بين السلطة والمؤسسات الوسيطة، وتراجع قدرة الأحزاب الكبرى على توظيف أذرعها النقابية لتحسين شروط التفاوض مع السلطة، بعدما اندمجت في بنيات هذه الأخيرة، وخصخصة القطاعات الاجتماعية الحساسة، وتفقير فئات واسعة من الطبقة الوسطى الحضرية. وقد بلغ هذا التراجع ذروته خلال العقد الأخير مع انكفاء النقابات، وانصرافها عن الاشتباك بالأسئلة الكبرى التي استجدّت مع النسخة المغربية من الربيع العربي التي قادتها حركة 20 فبراير، التي نجحت في إعادة تعريف المسألة الاجتماعية بربطها بإعادة توزيع الثروة، وفك الارتباط بين السلطة والثروة، ومراجعة سياسات التنمية المعتمدة، وهو ما اعتُبر رفضا لسردية الحوار الاجتماعي التي رهنت هذه المسألة بحسابات الفاعلين السياسيين (السلطة وأحزاب الحركة الوطنية). ومع تجدّد دورة الاحتجاج الجديد في الريف وجرادة والفنيدق وغيرها، ازدادت الفجوة اتساعا بين النقابات والواقع، في ظل عجزها عن إنتاج تسوياتٍ تُخفف من الاحتقان الاجتماعي الذي بات يغذّي هذا الاحتجاج.

وبما أن السياسة، مثل الطبيعة، لا تقبل الفراغ، فقد أفضى انحسار فاعلية النقابات إلى ظهور فاعلين جدد، أمام الإجهاز الذي بدأت تتعرّض له المكتسبات الاجتماعية التي حازتها الطبقة الوسطى نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة. وشكلت التنسيقيات أبرز فاعل في هذا الصدد، إذ نجحت، في سنوات قليلة، في التحوّل إلى رقم أساسي في حركة الاحتجاج الجديد، ولا سيما بعدما أخفقت النقابات في التصدّي لحزمة الإصلاحات الهيكلية التي قادتها السلطة في السنوات الأخيرة، والمتمثلة أساسا في إصلاح أنظمة التقاعد وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية. وإذا كانت قواعد اللعبة تأبى استيعاب هذه التنسيقيات في الحقل المؤسسي الرسمي، بسبب خطابها الاجتماعي المتحرّر من الحسابات الحزبية والنقابية، فإن استمرارها في بناء أشكال جديدة من التعبئة الاجتماعية ينبئ بتحولاتٍ داخل الحقل الاجتماعي يصعب التكهّن بمآلها.

في السياق ذاته، لم يكن إخفاق النقابات في تجديد آليات اشتغالها بعيدا عن معضلة الديمقراطية الداخلية، فقد كان لتمسّك القيادات النقابية التقليدية بمواقعها دور في تكلُّسٍ بادٍ أصاب مختلف هياكلها، ما انعكس، بالضرورة، على أدائها في مواجهة السلطة وأرباب العمل والقوى الاجتماعية المحافظة. كما كان لارتباطها بالأحزاب السياسية، على اختلاف أطيافها، دور، أيضا، في ما آلت إليه أوضاعها نتيجة ارتهانها لحسابات هذه الأحزاب التي تتغير من ظرفية إلى أخرى. وقد كان دالا، على سبيل المثال، كيف توازى الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يقود الحكومة مع صعود ذراعه النقابي (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب)، في إعادة إنتاج لأحد أكبر مآزق العمل النقابي في المغرب. إخفاق النقابات المغربية في التفاعل الإيجابي مع المتغيرات الحاصلة حوّلها إلى قوة اجتماعية محافظة، تكاد رؤيتها للمسألة الاجتماعية تتقاطع مع تلك التي تتبناها السلطة والنخب وأرباب العمل. ومن هنا، هذا النجاح اللافت الذي ما فتئت تحققه السلطة في تمرير مراجعات جذرية لخيوط المعادلة المتحكّمة في هذه المسألة، سواء في القطاع العام من خلال إعادة النظر في المرتكزات الأساسية التي نهض عليها منذ الاستقلال، أو في القطاع الخاص من خلال التشديد على دور «السلم الاجتماعي» بين أرباب العمل والعمال في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ومواجهة تحدّيات العولمة.

عودة السؤال مع رحيل ميشيل كيلو

سوسن جميل حسن

مع كل موت لشخصية عامة أو مؤثرة في الراهن السوري، تسترجع الذاكرة لحظة مشابهة، وما رافقها من سجال في الشارع، وكأن الزمن لا يتحرّك، والطاقة الكامنة فيه تتقد وتتفجّر من جديد أقوى من السابق. تذكّرني وفاة الكاتب والسياسي السوري المعارض، ميشيل كيلو، بلحظات مشابهة، وتعيدني إلى ما كتبتُ مرة، بعد رحيل المفكر السوري صادق جلال العظم، في مقالتي المعنونة «ليس رثاء لصادق جلال العظم»، من على هذا المنبر (العربي الجديد)، والتي كانت في الواقع رثاءً له، «لا أجيد الرثاء، ولا أعرف أن أحزن إلا بمفردي، فحزن الفقد أمر شخصي كما أفهمه، بل ذاتيّ متطرّف في ذاتيّته، المشاعر التي يتركها فرد رحل تولّدها الفجوة التي تزداد عمقاً واتساعاً مع الزمن، فجوة المكان الشاغر الذي كان مليئاً بالحياة مفتوحاً على احتمال المزيد، عصياً على الاكتفاء، لكن صادق جلال العظم لم يكن إنساناً ذاتياً بالنسبة إليّ، فأنا بالكاد صافحته مرةً قبل أكثر من ثمانية أعوام (حين كتبت المقالة) مصادفة في دمشق عندما كنت بصحبة الراحلة إلهام زوجة ممدوح عدوان».

كذلك فإنني بالكاد التقيت بميشيل كيلو مرتين منذ مدة طويلة في إحدى السهرات في مدينتي اللاذقية، لكنني أكنّ لشقيقه، زميلي في المهنة الدكتور (الطبيب) عيسى كيلو، كل الود والتقدير، ما يفتح باباً على حزن شخصي أيضاً. لكن، هل يمكن أن يمرّ رحيل شخصياتٍ انشغلت بالقضايا العامة، وساهمت في طرح الأفكار الفاعلة في إنارة الوعي العام، من دون حزنٍ كبير، ووقوفٍ في لحظات تمعّن وتأمّل وتفكّر في الحالة السورية، وفي تجارب تلك الشخصيات؟

لقد دارت السجالات الحامية بين شريحة كبيرة من السوريين على صفحات التواصل الاجتماعي، وكما هي العادة أداروا حروبهم العارمة بكل ما أوتوا من قدرة وعزم على المحاسبة، وأن يكون بعضهم ديّاناً تجاه بعض، على مذبح الوطنية والإخلاص والتفاني في مواجهة المؤامرة التي يتعرّض لها وطنهم، وكل طرفٍ يبيح لنفسه امتلاك الحق الحصري بالوطن والوطنية ومجازاة الآخر ومحاسبته بأقصى ما يستطيع، باعتباره أوصل البلاد إلى ما وصلت إليه، وهنا القضية.

الموت حقّ وحقيقة. هذا بديهي، مع أن الموت في سورية اتخذ سياقات أخرى. ولموت ميشيل كيلو الذي أمضى أكثر من نصف عمره في النضال، وفي المعتقلات فترات عديدة، بجائحة كورونا، وقع مغاير، لكن ما لا يموت هو الفكرة، فكيف بفكرٍ ترك قواعده ومبادئه وأهدافه بين أيدي مَن هم بحاجة إليه، وشكّل بالنسبة إلى الأجيال القادمة قاعدة بياناتٍ لاستلهام تجاربهم في بناء أوطانهم بحسب ما يطمحون، فيما لو قيّض لهذه الأجيال أن تعود إلى القراءة.

في رسالته التي وجهها الراحل عبر «العربي الجديد» إلى السوريين والسوريات، واعتبرت بمثابة وصيّته، كان فيها ما يشبه اعترافاً بأخطاء ارتكبت والاعتذار عنها، وهذا أمرٌ يُحسب له. ولا بدّ من الاعتراف بأن الخطأ مفهوم علمي، فمن يعمل في أي مجال يخطئ، فكيف في مجال السياسة، المتعلقة بالشأن السوري الذي ما زال العالم مختلفاً حوله؟ أمّا الحجة الدامغة بالنسبة إلى جمهور من يتمسّكون بنظرية المؤامرة، فكانت في التسجيل الصوتي الذي يعرّف فيه ميشيل كيلو عن نفسه ببطاقته الشخصية ويشيد بجبهة النصرة، وهذا ما شكّل البرهان الأخير في نظرهم على مسؤوليته عن تمزيق الوطن، بالحرف هذا ما قاله بعضهم.

بالنسبة إلى الجمهور في اتساعه هذا، ما كان من تفاعله مع موت ميشيل كيلو كما سبقه من موت صادق جلال العظم أو الطيب تيزيني أو مي سكاف أو فدوى سليمان وغيرهم من الشخصيات العامة المؤثرة التي كان انحيازها واضحاً وقوياً إلى الحراك الشعبي منذ البداية.

في المقابل، كان هناك شبه إجماع على مستوى النخب، الثقافية والعلمية والمجتمعية موزعة بين الداخل في كل مناطق نفوذه والخارج، على نعيه والحزن عليه، وإنصافه بوصفه شخصيةً وطنيةً، كان همّها العمل من أجل الشعب وقضاياه المحقة. لكن، هل يكفي هذا أمام الواقع الرهيب الذي وصلت إليه سورية ووصل إليها السوريون؟ هل بات للنخبة دورها الفاعل وتأثيرها في الرأي العام، بعد أن تبين مدى فشلها في تكوين وعي عام في العقود الماضية.

يعود السؤال حارقاً صارخاً بعد سنوات عشر من الدمار والانهيار والتشريد: لماذا فشلت الثورة؟ بل هل هي ثورة من الأساس؟ لقد تكشّف الواقع باكراً في عمر الحراك عن فجوة عميقة واسعة بين النخب والقاعدة الشعبية، النخب التي لم تستطع أن تُحدِث التغيير المرجو في وعي الشعب، على الرغم من تضحياتها والأثمان الباهظة التي دفعتها في مقارعة الطغيان.

ولكن أمام لحظة الحقيقة تبين أن الفواتير كلها راحت أدراج الرياح، وأن النسيج المجتمعي بدا متهتكاً ضعيفاً غير مسلّح بالوعي اللازم من أجل تحديد أهدافه وقضاياه. عقود من القمع والاستبداد أفرغت الحياة الفكرية، وشلت الحياة السياسية، وزجت العامة في حالة من الخواء الروحي والمفاهيمي، في وقتٍ كانت الجماعات الدينية هي الأكثر تنظيماً والأوسع كوادر والأقدر على الولوج في عمق الروح الجماعية «التي كانت تمتلئ بالخواء»، فارتمت الشرائح الفقيرة والمهمّشة التي راحت تزداد نمواً واتساعاً في أحضان تلك الجماعة. لذلك استطاعت الجماعات الإسلامية السيطرة باكراً على الحراك، وخطفه لمصلحتها.

لم تستطع الأحزاب والتيارات اليسارية في سورية تشكيل قاعدة اجتماعية، وتعزيز وعي شعبي بأهم المرتكزات التي تبنى عليها الدول الحديثة القائمة على مبادئ الديموقراطية والحقوق والعدالة الاجتماعية والحريات وعدم التمييز وانفصال الدين عن المجال العام والسياسة. وبالتالي، كان الخوف باكراً لدى قسم كبير من الشعب من التغيير، ومن الخطاب الإقصائي الذي علا باكراً أيضاً من الجماعات الإسلامية المتشدّدة، كجبهة النصرة التي حيّاها الراحل ميشيل كيلو حينها، وكانت تلك من أخطاء وقعت فيها قوى الثورة.

وهنا تحضر قرينة البال، عندما خاطب الراحل صادق جلال العظم النخب المثقفة من القوميين العرب، والناصريين، ويساريي تلك الفترة، ما بعد هزيمة حزيران، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ثوريين.

> شبه إجماع على مستوى النخب السورية، الثقافية والعلمية والمجتمعية موزعة بين الداخل في كل مناطق نفوذه والخارج، على نعي ميشيل كيلو
>
> الصبر الجميل للشعب السوري الذي احتمل أكثر من طاقته بكثير. الصبر الجميل له حتى يستعيد عافيته الروحية قليلاً

«إن كنتم تعتبرون أنفسكم ثائرين، فعلى ماذا أنتم ثائرون؟ على الاستعمار فقط؟»، ألا يمكن استمرار هذا النهج، وتوجيه السؤال إلى نخب اليوم الثورية: على ماذا ثرتم؟ على إسقاط النظام السياسي فقط؟ والطغيان الذي صادر الثورة، وصادر المجال العام بأجمعه؟ وخطابات الفصائل والأطراف التي تهيمن على جزء من الأراضي السورية، وتفرض سطوتها ونهجها على الشعب تحت نفوذها بالأسلوب نفسه، وبالنهج السلطوي الشمولي القمعي نفسه؟

إذا كان الهدف من انتفاضة الشعب إسقاط النظام فقط، فتلك مصيبة، بعد أن سقط الوطن، وتقسّمت الأرض، وارتهن القرار والإرادة للخارج، وجرى القتل والتهجير والتشريد والتجويع. مصيبة ألّا يكون هناك بدائل لدى الشعب، أن ينتظر الشعب ديكتاتورياتٍ وطغياناً أعتى، عندما افتقد الشعب إلى البدائل التي تُرضي طموحه، ورأى أن البديل المطروح عن النظام طغيانٌ آخر يرمي إلى فرض شريعته بالكامل على الشعب. انزاح قسم كبير منه إلى كفة النظام. هذه حقيقة ومؤشّر على فشل ذريع، وها هي الانتخابات قادمة، على الرغم من مهزلة التنافس وتعدّد أسماء المرشحين، إلّا أن ما يمكن استنباطه، في استقراء أولي، يفيد بأن لا شيء تغيّر، وأن استبدال كلمة انتخاب بكلمة استفتاء في الدستور عملية خلّبية ليس أكثر.

بعيداً عن الحل السياسي الذي لم يعد بيد السوريين، وإذا لم يكن هناك إرادة دولية واتفاق دولي وإقليمي على الحل، فلن يكون في المستقبل القريب. لكن هل من المعقول الانتظار إلى حينها؟ الاشتغال على الوعي الجمعي، وتعريف الناس بقضاياهم الراهنة، وطرح تصور عن مستقبلهم أمر ضروري، لأن البناء والاستمرار مرهونان بالفترة التالية، فترة ما بعد فرض الحلول السياسية. الشعب بحاجة إلى استراتيجية وخطط من أجل حياة مستدامة، وهذا لا يصح دون وعي جديد وسليم.

السلام لروح السوري ميشيل كيلو، والصبر الجميل لهذا الشعب الذي احتمل أكثر من طاقته بكثير. الصبر الجميل له حتى يستعيد عافيته الروحية قليلاً، ويبدأ بالتفكير المجدي النافع بواقعه واستنقاعه، وكيف السبيل للخروج من لجّته الحارقة. والدعوة إلى النخب بأن تعيد حساباتها وقراءة تجاربها، علّها تتمكّن من إحداث المفارقة اللازمة، وتستطيع رمي الحبل إلى الشعب لانتشاله من حمأته، كي يسمو بعضه على التخوين المجاني بحق بعضه.

(كاتبة سورية في برلين)

خطاب سياسي في فرنسا عن تحالف يساري إسلامي

محمد سي بشير

لم تكتف السّاحة السّياسية الفرنسية بإقرار قانون الأمن الشامل، قبل أيام، بل سعت إلى إطلاق تصريحاتٍ تقصد من ورائها توجيه العقل السياسي والاجتماعي الفرنسيين إلى جدليةٍ جديدةٍ بين الجماعات الاجتماعية في فرنسا وعدم المساواة، ولكن في ثوب أيديولوجي، تتقابل فيه الأفكار غير السوية، وتُوجّه الانتقادات إلى تياراتٍ بعينها، لأنّها التي تقوم على إثارة الإشكالات الحقيقية في فرنسا، على غرار الجرائم ضد الإنسانية، الاستعمار والماضي المقيتين للكولونيالية، وهو ما تريد القيادات السياسية الفرنسية، الماكرونية واليمين المتطرّف، إلى جانب تيارات من اليسار الاشتراكي، بصفة خاصّة، تركيز الحديث عليه، من الآن إلى انتخابات 2022 الرئاسية، من ناحية. ومنعا، حتى بالوسائل القانونية والحرمان من التمويل، من ارتفاع صوت تّيارات فكرية حقيقية لانتقاد الحالة الاقتصادية/ الاجتماعية، وازدياد وتيرة تعمّق الهوّة بين الأقلية الاقتصادية - المالية وبقيّة المجتمع في فرنسا، من حيث مؤشّر الدّخل المالي، ونوعيّة الحياة المتأتّية من وراء ذلك، من ناحية أخرى.

بداية، يأتي الاهتمام بهذه الإشكالات السياسية الفرنسية، في أكثر من مقالة نشرها الكاتب في «العربي الجديد»، لأنّها تمسّ، بصفة خاصّة، المغتربين من أصول مغاربية وأفارقة، إضافة إلى أنّها تقوم بإحداث قطيعة مع جانب من الهوية الفرنسية التي كانت، إلى عقود سابقة، قريبة منا، بفضل الفن، الثّقافة والرياضة، متعدّدة الأعراق والأصول الثّقافية، لتصبح، على وقع الأزمة الاقتصادية وتحالف المال مع السّياسة، ذات الصّلة بالتّيارات اليمينية، الوسط واليسار الاشتراكي، في إطار تفكير ولغة يعمل هؤلاء على نشرها على وسائل الإعلام، وتعويد الفرنسيين على التّعامل بها عوض رفع الصّوت باللامساواة والهوّة الكبيرة التي تزداد عمقا، من حيث نوعية الحياة، المداخيل المالية والوُلوُج إلى دائرة دورنة/ تجديد النّخب في فرنسا، وفق معطيات اللّون، الأصل و الثّقافة/ الدّين، محدّدة المعالم، بيضاء اللّون، فرنسية أصيلة، كاثوليكية/ يهودية الدّين وغربية الثّقافة/ القيم تشكّل ما بات يُعرف، الآن، بالهوية الفرنسية النقية، وفق تعبيرهم الإعلامي والثّقافي.

تظاهرة ضدّ الإسلاموفوبيا في فبراير الماضي بباريس (جيوفري فان در هاسل/ فرانس برس)

استغلّت تلك الدّوائر أسوأ الاستغلال مقتل المدرس صموئيل باتي على يدي إرهابي من القوقاز، لتوسع رقعة ذلك الفكر الجديد الذي لم يولد من فراغ، بل كان نتيجة تحويل بوصلة الأيديولوجيات التي على العقل الفرنسي أن يُعبّأ بها في إطار التغطية على الحقيقة الاقتصادية الرّأسمالية التي تزداد بها الهوة بين الطّبقات الاجتماعية في فرنسا، مولّدة الحاجة لعقول جديدة، وصراعات من طبيعة تلامس حقائق خاطئة لكنّها، بقيادة تلك الدّوائر لها، وبالنظر إلى حجم التأثير الذي تمكّن الشّاشات ووسائل التّواصل الاجتماعي، فإنّها تصل إلى الآذان، وتصمّها على سماع فكر آخر مضاد لها أو مقابل لما تطرحه.

بدأ هذا الاستغلال الإعلامي من وزير التربية، ثمّ تبعته وزيرة التّعليم العالي، متحدثين عن تداعيات انتشار الأيديولوجية اليسارية – الإسلامية، وانغماسها في نشر أفكارها بين التّلاميذ (في المدارس) والطّلبة (الجامعات)، في إشارة إلى فكر يساري يوجّه اهتمامه إلى الرّأسمالية، ومقاربتها في كسر البناء الاجتماعي الفرنسي بخنق الطّبقة الوسطى وبتعطيل المصعد الاجتماعي أي إمكانية للانتقال بين الطّبقات، لإحداث عملية تجديد النخب، بتكافؤ الفرص، ومن خلال التّعليم أو العمل، وهي حقائق لا يريد عالم المال وحليفه في الحكم، النّخب الفرنسية السياسية، أن تبقى قائمة، وتشكّل قاعدة للاحتجاجات ومداخل للتّغيير السياسي من خلال تزكية برامج انتخابية توقف تلك الممارسات. كما وُجّهت الانتقادات إلى الطّرف الثاني في المعادلة أي التيار(أو الوجود) الإسلامي في فرنسا، باعتبار أنّ هذا الطّيف يحمل قيما معادية لقيم اللائكية والجمهورية، إضافة إلى أنّه تيار يؤثّر، اجتماعيا وسكانيا، على البناء والانسجام السكانيين في فرنسا بالمعطيات التي أتينا على ذكرها ثقافياً/ دينياً، اجتماعياً ومظاهر خارجية (اللون) بل، أبعد من هذا وذاك، فهو تيار يذكّر فرنسا بماضيها الاستعماري بمطالباته المتكرّرة، اعتماداً خاصة على التعليم والجامعات من خلال التّاريخ والدّراسات الكولونيالية وما بعد الكولونيالية، لفرنسا بالاعتراف، الاعتذار ثم التعويض على الجرائم الاستعمارية/ الاستيطانية، خصوصا في شمال أفريقيا والقارّة الإفريقية، عموما.

بالنظر إلى العمل العلمي الذي تقوم به الجامعات للكشف عن حقائق التّاريخ، فإن الباحثين فيها وُصموا بتلك التسمية، الانتماء للتحالف الأيديولوجي اليساري - الإسلامي، بقصد تحميلهم كل ما يحصل في فرنسا من المنعرج الفكري، وفق زعمهم، بتخلي الفرنسيين عن قيمهم الليبرالية واعتناقهم الفكر الذي يريد مراجعة رسالة فرنسا الحضارية، عبر الربط بين تلك الرسالة الحضارية والأدوات القمعية الإجرامية التي أُريد لها أن تكون حاملةً لها للبحث، في الحقيقة، عن أسواق وموارد أولية، وليس لبناء بلدان أو ترقية مجتمعات وتطويرها.

> بالنظر إلى عمل علمي تقوم به الجامعات للكشف عن حقائق التّاريخ، فإن الباحثين فيها وُصموا بالانتماء للتحالف الأيديولوجي اليساري - الإسلامي
>
> طاولت الهجمة الكبيرة الجمعيات والمساجد، بغرض بناء صورة نمطية تربط بين التراجع الفرنسي وعدم الاستقرار

وهذا عين ما يريد الفكر الجديد اجتثاثه من مناهج التعليم وبرامج البحوث في المخابر ومراكز البحث الجامعية.

احتدم النّقاش الإعلامي، ووصل إلى مطالبة النّخب الجامعية، عبر رسالةٍ نشرتها يومية لوموند، باستقالة وزيرة التعليم العالي، وقّعها قرابة 500 جامعي، في حين أنّ الطّرف الثاني، مواجهة لذلك ودفاعاً عن زعمه، جنّد صحفاً ومجلات، إلى جانب قنوات إخبارية، لنشر مضمون الأيديولوجية الجديدة والبناء عليها، لإيجاد تحالفاتٍ سياسيةٍ تُبقي على ماكرون في الحكم وتوجد له السند السياسي، البرلمان والطبقة السياسية، خصوصا أن تداعيات جائحة كورونا والانقلابات الاقتصادية العالمية سيكون لها وقع على خريطة التنافس العالمي التي برز فيها، حقا، توجّه فرنسا نحو التراجع، بل الفشل في أصعدةٍ كثيرة، لعل أقلها بروزا، الآن، أن القوى الاقتصادية والعلمية تمكّنت من تطوير لقاح ضد الجائحة، في حين أن فرنسا هي الوحيدة التي بقيت في تبعية للمخابر الألمانية والبريطانية والأميركية.

على المستوى الإسلامي، طاولت الهجمة الكبيرة الجمعيات والمساجد، والغرض بناء صورة نمطية تربط بين التراجع الفرنسي وعدم الاستقرار، إضافة إلى المساس بصورة فرنسا التاريخية/ الحضارية، حيث لا تخلو نشرة أخبار، صفحات مجلة أو جرائد، بل والمحتويات السينمائية - الفنية من النيْل من صورة المسلمين والإسلام والربط بين هذا الدين والإرهاب، من ناحية، وتوجيه الغرب إلى خطر القيم الإسلامية، على الأصعدة كافة، على الحضارة الغربية، برمتها، ماديّا وفكريا، من ناحية أخرى.

قد يكفي للتّدليل على هذا التّصميم لبناء صورة نمطية سلبية للإسلام والمسلمين الحديث عن تركيز وسائل الإعلام الفرنسية على الصراع في شرق المتوسط، بين تركيا واليونان، وإلقائها الضوء على مأساة الأرمن في الحرب أخيرا مع أذربيجان، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، تحمل مضمون خطر الإسلام في أوروبا وعليها، وخصوصا أنّ للصراع في شرق المتوسط وحرب أرمينيا، أخيرا، مع أذربيجان، قاسم مشترك، هو تركيا التي تدافع عن مصالحها في شرق المتوسط في مواجهة اليونان، وساندت أذربيجان، بقوّة، في الحرب، بما يؤدّي بالإعلام الفرنسي إلى الاستنتاج أنّ الإسلام خطر كامل، لا يجب أن يترك له مجال للتحرّك، حتى لا يستفحل، ويؤدّي إلى ضمور القيم الغربية، وفق زعمهم.

يجدر التّذكير، هنا، بأنّ فرنسا، بوجودها داخل الاتّحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى جانب أنها عضو دائم في مجلس الأمن، فهي تتخذ من كلّ هذه المنافذ طرقا لتأييد هذا التوجّه، ثلاثي المقاصد، أيديولوجيا/ سياسيا/ استراتيجيا، بما يعني أنّ الاهتمام بمضمون الرّسالة الإعلامية والفكرية الفرنسية شيء حيوي بالنسبة لنا، لأنّ تلك السّياسات والأفكار موجهة لإيجاد صورة نمطية وإدراك مضرّين، أيّما ضرر، بالمنطقة، بمصالحنا وبجاليتنا، في فرنسا وفي الغرب، وهو ما يجب أن نقف له، ونكشفه باستمرار.

(كاتب وأستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads